

الفصل العاشر

معلومات مفيدة، أم

معلومات زائدة عن الحاجة؟

مواقع التواصل الاجتماعي، وحقك في علاقة مع أبناك

عندما رفعت جيرالدين بلاك قضية للحصول على حضانة ابنة حفيدها، كان لديها الكثير من النقاط في صالحها: فحفيدها الذي هو والد الطفلة كان في السجن، ووالدة الطفلة كانت تعاني من مشكلات حسب رواية جيرالدين وأفراد من عائلتها. كانت صفحة الأم على (الفييس بوك) تضم منشورًا يفيد بأنّها احتفلت «بالعيد الوطني للحشيش»، وعلّقت على الأمر قائلة: «لنشعلها»¹. قبل قاضي محكمة الشؤون العائلية ذلك الدليل فورًا، ونزع الطفلة من أمها، لكنّ محكمة الاستئناف أعادت الطفلة إلى أمها بعد أن استأنفت هذه الأخيرة القرار، ليس بسبب عدم قبول الدليل المأخوذ من (الفييس بوك)، بل لأنّ صحة الطفلة البدنية والنفسية بدت على ما يرام مع أمها.

يمكن استغلال أي شيء تنشره، وسوف يُستخدم ضدك. وهذا الأمر صحيح في قضايا الحضانة خاصّة. لكن ما مدى صحّة أن ما ينشره أحد الوالدين على مواقع التواصل الاجتماعي يعكس أهليتهما؟ هل من المسلّم به أنّ المعجبين بالمغنيّ جيمي بوفيت الذين يصل عددهم إلى 616,000 شخص على (الفييس بوك)، كلهم آباء وأمّهات غير مؤهلين؛ لأنّه يغني عن الفسق والثمالة؟ ماذا إذا نشروا أغنيته التي عنوانها «لماذا لا نتمل؟» التي تقول كلماتها «اشترت للتو أعشابًا كولومبية، وسندخنها عن آخرها، أنا وأنت»؟ ماذا لو أشار شخص على (الفييس بوك) إلى أنّه معجب بكتب صامويل كولريدج، المعروف بإدمانه على الأفيون؟ أو ماذا لو انضمت أم إلى صفحة على (مايسبيس) تدعم استخدام الماريجوانا بصفقتها دواءً؟ هل يجب أن يخسر والد حضانة ابنته لأنّه يشاهد أغاني «راب» على (يوتيوب) تتغنّى بكلمات مناهضة للمرأة؟ أو لأنّه يبحث عن مواد إباحية للأطفال عبر محرّك (جوجل)؟

أعادت مواقع التواصل صياغة الكيفية التي تبدأ العلاقات وتنتهي فيها. إنّ خمس العلاقات اليوم تبدأ عن طريق مواقع التواصل. وتعدّ المعلومات الموجودة على مواقع التواصل دليلاً دامعاً في قضايا الطلاق. أظهر استطلاع للرأي أجرته الأكاديمية الأمريكية لمحامي الزواج، أنّ 81% من محامي الطلاق، واجهوا زيادة في استعمال مواقع التواصل بصفقتها أدلة في القضايا على مدار الخمسة أعوام الماضية². أخذت 66% من الأدلة عن (الفييس بوك)، و15% منها عن (مايسبيس).

يشكل الدليل على أنّ أحد الزوجين قد خان الآخر، أو أنّ لديه عادات خطيرة، مساعدة للطرف الآخر على الحصول على مال أكثر، أو حضانة منفردة للأطفال في حالة الطلاق.

يفتّش محامو الطلاق مواقع التواصل الاجتماعي للحصول على أدلة تدعم قضاياهم. تذكر ليندا فايكن، رئيسة الأكاديمية الأمريكية لمحامي الزواج، موقفاً حصل خلال قضية حضانة، حيث نشر الوالد أنّه «أعزب، وليس لديه أطفال، يودّ قضاء وقت ممتع» عبر صفحته على (الفييس بوك)³. تعدّ هذه المعلومة مهمّة لمحامي الزواج؛ لأنّ - الكلام هنا لمحامي الطلاق كينيث التشولر - (الفييس بوك) جعل من السهل للغاية إظهار انعدام المصداقية، الأمر الذي بوسعه حسم أيّة قضية. ما أن تُكشف كذبة واحدة لهم، لا يمكنهم استعادة مصداقيتهم أمام القاضي⁴.

هل يعدّ الأشخاص في أمة (الفييس بوك) مهيّئين أكثر للخيانة، ممّا كان الوضع عليه قبل ابتكار مواقع التواصل الاجتماعي؟ تعدّ مقابلة الأشخاص عبر (الفييس بوك)، أسهل من مقابلتهم في الحياة الواقعية، وبإمكان الأشخاص اليوم، التواصل مع أصدقائهم السابقين من المدرسة الثانوية، وأحبائهم السابقين وإحياء حبهم القديم. تتيح مواقع مثل (آشلي ماديسون دوت كوم) العلاقات غير الشرعية؛ لأنّها تستهدف الأشخاص المتزوجين الراغبين في الحصول على بعض الإثارة، بعيداً عن الحياة الزوجية.

لكن من غير الواضح، إن تسببت بزيادة التصرفات السيئة - أو الحصول على أدلة تفيد بذلك - ممّا كانت عليه الحال في الأجيال السابقة؛ فبدل أن تشم الزوجة عطر امرأة أخرى على قميص زوجها، أصبحت تجد صورة إباحية أرسلها الزوج عبر موقع (تويتر) إلى امرأة أخرى، وأخطأ حين بعثها على الوضع العام بدل الخاص. أو أن يقوم الزوج - مثلما حصل في إحدى القضايا في ولاية كونتيكت - بتبادل الهدايا مع عشيقته عبر (الفييس بوك) مثل «طيور الحب»، بالإضافة إلى منشورات تحث على إبقاء الأمر طي الكتمان.

- الزوج: «لا أريد استخدام (الفييس بوك) من الآن فصاعداً، إنّه مكشوف جداً».

- العشيقية: «(تضحك) حسناً، سأكون أكثر حرصاً»⁵.

في حادثة مفاجئة، اكتشفت إحدى الزوجات عن طريق (الفييس بوك)، أنّ زوجها الحالي تزوج للتو من امرأة أخرى. تزوجت لين في موقع جميل محاذٍ للبحر في مدينة (أمالفي) في إيطاليا، من رجل أحلامها جون فرانس. كانت صور الزفاف رائعة لدرجة أنّ الشركة المتعهدة التي أشرفت على

الحفل، تستخدم إحدى تلك الصور على موقعها الإلكتروني. أنجب الزوجان طفلين جميلين، وسكنا بيتاً في ولاية أوهايو، وحظيا بعلاقة زوجية مميزة، أو هكذا ظنت لين في البداية.

شاهدت لين بعد ذلك صورة على (الفيس بوك)، تظهر حفل زفاف الأحلام لامرأة أخرى على صفحة تلك المرأة التي كانت متاحة للعلن⁶. أقيم الحفل في عالم ديزني، وبدت المرأة في ثيابها كالأميرة، وبدا عريسها في ثيابه كالأمير. لكنّ الزفاف الحلم الذي حظيت به تلك المرأة كان كابوساً بالنسبة إلى لين. كان الأمير في تلك الصورة هو جون زوج لين، الذي انتقل في ما بعد للعيش مع زوجته الجديدة.

عندما زار جون أطفاله في أوهايو، وضعهم في السيارة وتوجّه إلى بيت زوجته الجديدة في كاليفورنيا. بدأ أطفال لين بالظهور على صفحة المرأة الأخرى على (الفيس بوك)، وبدأت لين إجراءات قانونية مضية للحصول على حضانة أطفالها مرة أخرى. رفعت قضية طالبة الطلاق، لكن جون ادّعى أنّ الزواج الذي تم في إيطاليا غير قانوني أساساً بسبب خلل فني، وبناءً على ذلك فإنّه لم يصبح متعدّد الزوجات بعد ارتباطه بالمرأة الأخرى. فنّدت الشركة التي نظّمت زفاف لين وجون في إيطاليا ادّعاءات هذا الأخير، وأصدرت تصريحاً قالت فيه: «إنّ الزواج القانوني في إيطاليا نافذ في أي مكان من العالم. نود أن نفهم لمَ قد يكذب أحد بهذا الشأن»⁷. أوضح محامي لين أنّه إذا كان الزواج لاغياً فعلاً، فإنّ جون قد «كذب على دائرة الدخل القومي، وشركات التأمين، والبنوك»؛ لأنّه قدّم طلباً مشتركاً مع لين للحصول على رديات من الضريبة، واستخدم محامو الطلاق الصور المأخوذة عن مواقع التواصل الاجتماعي أيضاً؛ لمعرفة الأملاك التي يخفيها أحد الزوجين عن الآخر⁸.

ادّعى زوج خلال إحدى القضايا في نيويورك أنّه عاطل عن العمل، وأنّه لا يستطيع دفع إعالة لطفله، لكن بعد إجراء بحث عبر موقع (مايسبيس)، وجدت صفحة له باسم مستعار بصفته شريكاً في نادٍ للسهر في منطقة (برونكس)⁹. عندما شكّ رجل يبلغ من العمر 38 عاماً، أنّ زوجته التي تركته أخفت عنه حقيقة ممتلكاتها، استعان بمحققين بحثوا بدورهم في مواقع التواصل، ووجدوا لها صوراً في أثناء تواجدها في مدينة تتناول العشاء في فندق (ريتز كارلتون) في ماوي. استطاع المحققون عبر تتبّع منشورات المرأة على (تويتر) أن يكتشفوا أنّ عائلتها كانت تملك مطعمًا ناجحًا، وأنّها كانت طرفاً في عملية توسيع العمل، الأمر الذي مهّد لهم الطريق لمعرفة ثروتها المخفية¹⁰.

إنّ أكثر الطرق شيوعاً - وأكثرها إزعاجاً - في استخدام المعلومات الموجودة على مواقع التواصل، هي لغايات قضايا الحضانة. يقوم القضاة باتخاذ قرارات سريعة بناءً على المنشورات أو

الإشارات التي توضع على الصور؛ أي انعكاس الشخصية الثانية للمرء. تُستخدم البيانات الرقمية في قضايا الطلاق والحضانة، من دون أن يكون لها علاقة واضحة بالأمر، ويمنع الأشخاص من رؤية أطفالهم بسبب منشورات تصف أسلوب حياتهم وما يدور بخلدهم وضعوها من دون تفكير، مثل المنشورات التي تفيد أنّ الشخص أعزب على الرغم من أنه متزوج، أو تلك التي تدعم تدخين الحشيش. لا يسعى القضاة في الكثير من الحالات إلى الحصول على أدلة إضافية؛ لمعرفة إذا كان الطفل في خطر. لكن هل تعني القرارات المتسرّعة المبنيّة على ما ينشره الأب أو الأم أنّهما غير مؤهّلين بالضرورة؟

عندما كان ابني يبلغ من العمر شهراً، وجالساً بعربته. فكّنت إحدى صديقتي أول زرين من مريسته، ووضعت حوله قلادة مثل التي كان يلبسها ألفيس بريسلي، ثم وضعت زجاجة مقفلة من الكحول بجانبه في العربة. التقطت بعد ذلك صورة له قبل أن تزيل القلادة والزجاجة. كان الأمر من باب الدعاية لا أكثر، لكن ما الذي كان سيحصل لو نشرت صديقتي الصورة عبر أحد مواقع التواصل؟ من الممكن أن تحاول دائرة العناية بالأسرة والأطفال أخذ طفلي مني. تعرّضت امرأة في فلوريدا للتحقيق من قبل سلطات الولاية؛ لأنها قامت بنشر صورة تظهر رضيعها بجانب غليون، من النوع الذي يدخن فيه الحشيش، ظلناً منها أن الأمر مضحك¹¹. لم تحرم من حق الأمومة؛ لأنّ الفحوصات لم تشر إلى وجود آثار للمخدرات سواء في الغليون أم في جسد الرضيع. لكن لو كانت في خضمّ محاكمة طلاق، لحاول زوجها على الأرجح استغلال الصورة لإقناع المحكمة بحرمان الأم من حق الحضانة.

بما أنّ دستور مواقع التواصل الاجتماعي المقترح يتضمّن حق الاتصال، وحرية التعبير، والحق في الحفاظ على الخصوصية، فإنّ علينا التفكير في كيفية تفسير تلك الحقوق في مجال العائلة. هل يجب استخدام المنشورات والصور التي يضعها الناس على مواقع التواصل ضدّهم في قضايا الحضانة؟ أم يجب أن تغطي حقوق أساسية أخرى على تلك الفرضية؟

لا يدرك معظم الناس مدى الحماية الفائقة التي يولها الدستور الأمريكي لحقوق الآباء والأمهات، سواء أكانوا متزوجين أم لا، كي يحافظوا على علاقتهم بأبنائهم وبناتهم. يُعدّ حق المرء بإنجاب الأطفال وتربيتهم عاملاً أساسياً في مجتمعنا، وجزءاً من حقوق الحرية والخصوصية. لا يمكن إنهاء العلاقة بين الطفل وأحد والديه، إلاّ إن هجر أحد الوالدين الأطفال أو أهملهم أو كان والدًا غير مؤهل. تعدّ الأبوة والأمومة أحد «الحقوق المدنية الأساسية للإنسان»¹² حسب ما نص عليه الدستور الأمريكي. تصف المحكمة العليا ذلك الحق بأنّه «أثمن بكثير من حق الملكية»¹³.

تنص حقوق الوالدين على ما هو أكثر من مجرد التواصل مع أطفالهما؛ لتصل إلى تحديد الكيفية التي يودان اتباعها في تربيتهن. كانت المحكمة العليا تتدخل، كلما فرضت محكمة محلية أو اتحادية قيوداً غير مناسبة على الكيفية التي يود الوالدان من خلالها تربية أطفالهما. تحدت مجموعة من الآباء والأمهات قبل قرن من الزمن، قانون الولاية الذي يمنع تدريس اللغات الأجنبية في المدارس الحكومية والخاصة. وتحدت مجموعة من الأميش - طائفة مسيحية تتبع للكنيسة المنونية، يؤمنون بالانعزال عن العالم الخارجي، وعن أية محاولات لدمجهم أو خلطهم بمجتمعات وتعاليم أخرى - في سبعينيات القرن الماضي القوانين، التي تنص على إلزامية التعليم حتى سن السادسة عشرة، لأنهم يودون تعليم أطفالهم في البيوت بعد المرحلة المتوسطة من الدراسة¹⁴، وقضت المحكمة العليا لصالح الأهل في كلتا الحالتين، ومنحتهم الحق في اتخاذ القرارات التي يرونها مناسبة تجاه أبنائهم، حيث قالت المحكمة: «من المهم بالنسبة إلينا أن تكون حضانة الطفل ورعايته والعناية به، موكولة إلى الأهل في المقام الأول، الذين تشمل واجباتهم وحرّياتهم الرئيسية إتمام الواجبات المنوطة بهم؛ وهي واجبات لن تتمكن الولاية من القيام بها أو عرقلتها»¹⁵.

أشارت المحكمة العليا خلال تناولها قضية القانون الذي يمنع تدريس الأطفال لغات أجنبية في المدارس، إلى فكرة الفيلسوف الإغريقي أفلاطون، التي تنص على تربية الأطفال بشكل جماعي من دون أن يعرفوا أهلهم الحقيقيين، وإلى المقترح الإسبرطي القديم، القاضي بأن تتولى الدولة تربية الأولاد الذكور. قالت المحكمة: «مع أن رجالاً عابرة وافقوا بملء إرادتهم على تلك الإجراءات، إلا أن أفكارهم التي تناولت العلاقة بين الفرد والدولة، مختلفة تماماً عن تلك التي أسست عليها مؤسساتنا، ومن الصعوبة بمكان أن يتمكّن أي مشرّع من وضع مثل هذه القيود على مواطني دولة، من دون المساس بالدستور نصاً وروحاً»¹⁶. أكدت المحكمة العليا على منح حيز للأهل لاتخاذ القرارات بالنيابة عن أطفالهم قائلة: «إن النظرية الجوهرية للحرية التي تستكين إليها الحكومات جميعها في هذا البلد، تستثني أي نفوذ للدولة يمكّنها من توحيد قياسات أطفالها».

اتخذت المحاكم، على الرغم من تلك الحقوق الأساسية التي تحمي الأبوة، بعض الهفوات على مر السنين، ليس عند تحليل الدستور، بل عندما واجهت قرارات قضاة في قضايا نزاع مريرة تخص الطلاق. حوّل في بعض الحالات حق الحضانة من أحد الوالدين إلى الآخر بناءً على الصور النمطية، والإجحاف، والمعايير المجتمعية الخطأ، وقامت مواقع التواصل الاجتماعي بمفاقمة تلك المشكلة.

حتى مطلع القرن العشرين، كان الأطفال ملكية للآباء، وكان الأب يحصل على حق الحضانة إذا انفصل الوالدان عن بعضهما. وضعت المحاكم بعد ذلك مبدأ «السنوات الغضة»، وترمز إلى

عمر الأطفال الأقل من 13 عامًا، على أساس أن من الأفضل للأطفال في سنواتهم الأولى أن يكونوا بحضانة الأم. أُلغى مبدأ «السنوات الغضة» في سبعينيات القرن الماضي، عندما أثّرت أفكار متعلّقة بالمساواة في المحاكم؛ كي تمنح حقوقًا متساوية لكلا الوالدين بهدف «الحفاظ على المصلحة العليا للطفل».

لكن حتّى معايير المصلحة العليا تلك، فقد طُبِّقت بطرق مجحفة. فقد كانت المحاكم وحتّى وقت قريب، تمنح حق حضانة الأطفال إلى أحد الوالدين، بناءً على الديانة، والميول الجنسية، والعمر، أو معدل الدخل المادي.

لكن مواقع التواصل الاجتماعي فتحت باب الإجحاف مجددًا في أيامنا هذه، في تحديد إذا كان أحد الوالدين سيحظى بحق رعاية الأطفال.

مثلما هي الحال في مجال التوظيف، فإنّ الأشخاص الذين تظهرهم الصور على (الفييس بوك) يمارسون عادات قانونية نوعًا ما، مثل شرب الكحول، يجدون أنّهم في تحدٍ لإثبات مدى أهليتهم للعناية بالأطفال. توجد بعض الظروف المخفّفة في بعض الأحيان؛ كأن يكون الأب أو الأم قاصرين، أو أن يكون معالجهما قد حدّر من شرب الكحول. لكن هل يجب أن يكون ذلك ذريعة كافية لحرمان الأب أو الأم من حقوق تربية الأطفال؟

يجب أن تكون القرارات المتخذة في منح حضانة الأطفال أو حرمانها، مبنية على المصلحة العليا للطفل نفسه، كأن تحدّد بناءً على تقييم المعاملة التي يلقاها الطفل، ومدى ملائمة البيئة المنزلية التي يوجد فيها الطفل، ومدى إمكانية الوالد أو الوالدة الحاصل على حق الحضانة على إنشاء علاقة جيّدة بين الطفل والطرف الآخر، الذي لم يحصل على الحضانة، وما يفضّله الطفل إن كان واعيًا لاتّخاذ القرارات.

لكن استعمال ما ينشره الأب أو الأم على مواقع التواصل؛ من أجل اتّخاذ ذلك القرار أمر غير مناسب. يجب استعمال المنشورات والصور الموجودة على مواقع التواصل فقط، إذا كانت ذات علاقة بالمصلحة العليا للطفل؛ بخلاف ذلك قد يؤدّي استخدامها إلى تعامل القاضي بإجحاف غير مشروع تجاه أحد الوالدين، الأمر الذي سيؤدّي إلى حرمان أحدهما من حق الحضانة من دون وجه حق.

تعدّ المشكلة مركّبة نوعًا ما؛ لأنّ مواقع التواصل تكشف صورًا من حياة الوالدين، لم يسبق للقضاة معرفتها من قبل. قد يبدو الأمر جيّدًا من الناحية النظرية، لكن يوجد فرق شاسع للتطبيق التي ينتمي إليها القضاة (يكونون من العرق الأبيض عادة، وأكبر سنًا، ومن عائلات ميسورة) الذين

ينظرون في قضايا الحضانة، والأهالي الذين يمثلون أمامهم. بإمكان القضاة في أيامنا هذه، رؤية أسلوب الحياة الذي يتبعه أشخاص مختلفون عنهم تمامًا، وقد ينفرون من أمور ليست ذات صلة إن كان الشخص الذي يشاهدون صفحته على (الفييس بوك) أو (مايسبيس) يصلح أن يكون والدًا أم لا. يكشف الأشخاص أدق تفاصيل شخصيتهم من خلال ما ينشرونه، وقد تكون تلك المنشورات مجعفة إن استُخدمت في القضية.

تخطى القضاة كل الحواجز في استخدام الأدلة الرقمية، حتى أن بعضهم منح أحد الزوجين حق الاطلاع على محتوى القرص الصلب الذي يمتلكه الطرف الآخر. في قضية جرت أحداثها في نيويورك، صُرف حاسوب محمول للزوج بصفته جزءًا من الوظيفة في (سي تي بانك) حيث كان يعمل. كان الزوج يسمح لأطفاله باستخدام ذلك الحاسوب بين الفينة والأخرى لتأدية فروضهم المنزلية. عندما أخذت الزوجة الحاسوب إلى مكتب محاميتها، لم يجد قاضٍ حرجًا في منحها أمرًا يتيح لها نسخ القرص الصلب كاملاً. تدخل سي تي بانك عند ذلك، قائلاً إن الحاسوب ملك للشركة وليس الزوج. قرّرت المحكمة أن الحاسوب تحت سيطرة الزوج وليس رب العمل، وأن الأطفال قد استخدموا الحاسوب بالفعل. قال القاضي إن الحاسوب في تلك الحالة، شأنه شأن خزانة ملفات مفتوحة في بيت العائلة¹⁷.

إن الطريقة الوحيدة التي تضمن من خلالها ألا يُستخدم ما تنشره ضدك في قضية حضانة، هي ألا تُنشئ صفحة على أي موقع للتواصل، أو أن تتصرف بصفتك والدًا مثاليًا، وتنتشر أمورًا إيجابية ولا معة، عند وصف كل لحظة مع طفلك. (حتى ذلك يمكن أن ينتج عنه نتائج عكسية؛ لأنه قد يُستخدم لإظهار مدى مشاركتك في حياة طفلك، وبذلك فإنك لا تمنحه مساحة كافية كي ينمو).

لن يفيد حذف صفحة أنشأتها مسبقًا، أو محو حضورك على مواقع التواصل؛ لأن مشاريع مثل آلة الزمن كانت على الأرجح قد التقطت لقطات للشاشة تظهر تلك الصفحة.

بما أن الأبوة أمر مثمر، ومتطلب، ومحبط في الوقت نفسه، فقد يعبر أشخاص عن إحباطهم عبر مواقع التواصل من دون تفكير. ماذا لو ذكرت مرة في تغريدة أنك لم تكن ترغب بأن يكون لديك أطفال؟ هل من المعقول استخدام تلك العبارة لحرمانك من حق الأبوة؟ في قضية جرت أحداثها في تكساس، سمحت المحكمة باستخدام عبارة مثل تلك، أخذت عن صفحة الأب على (مايسبيس) ضده¹⁸. ماذا لو لم تذكر أن لديك أطفال عندما أنشأت صفحتك على موقع (ماتش دوت كوم)؟ هل يجعل ذلك منك أمًا سيئة؟ ماذا لو قلت «أنا أحب دراجتي النارية»، أو «أنا أحب جهاز (الآي

«ماك») لكُنْك لم تذكر أطفالك؟ هل يدل ذلك على أن أطفالك يحتلون مرتبة أقل من مقتنياتك؟ إنَّ الحماية الجوهرية للعلاقة بين أحد الوالدين والطفل، يجب أن تعني أن كل ما يقال عن الطفل يجب أن يبقى خارج إطار القضية، ما لم يدل على أن بنية الوالدين إلحاق الأذى بالطفل سواء بدنيًا أم نفسيًا. ولا يجب استخدام قلة العبارات التي يُذكر فيها الطفل (أو حتى العبارات التي تدل على أن الشخص ليس لديه أطفال أصلاً)، بصفتها وسيلة لإثبات عدم أهلية أحد الوالدين.

يجب على المحاكم أيضًا ألا تمنح الحضانة لأحد الوالدين، بناءً على ما يكتبه في خانة الحالة العاطفية على (الفييس بوك) أو (مايسبيس)، أو العبارات التي تصف الغضب والكآبة بصورة عامّة. عندما ادّعت أم تسعى إلى الحصول على حق الحضانة، أن زوجها حاد الطباع، تمت مواجهة هذا الأخير في أثناء وجوده على منصة الشهود بنسخة مطبوعة عن صفحته على (الفييس بوك)، حيث قال ذات مرة: «إن كانت لديك الجرأة لمواجهتي، فسأوسعك ضرباً حتى تمتثل لما أقول»¹⁹. هل يعني ذلك بالضرورة أن الزوج سيسيء إلى طفله، أم يظهر مدى ما يمكن أن يقوم به ليحمي طفله؟ ماذا عن المعلومات التي تصف أسلوب حياة الأب أو الأم؟ إذا أظهرت صورة على (الفييس بوك) امرأة تضع وشماً على صورة 666، هل يعني ذلك أنها قد تعرّض طفلها لمعتقدات شيطانية؟ عندما كتب أب على صفحته على (مايسبيس)، أن كل ما يحتاج إليه هو الكحول والنساء والحشيش، قالت المحكمة إنَّ «صفحة على (مايسبيس) تدل على أن الأسلوب الذي يتبعه، لا يؤدي إلى تمكين المصلحة العليا للطفل»²⁰. لم تكن الأم حتى في حاجة إلى إثبات أنه اشترى أو دخّن الحشيش فعلاً؛ كي تتمكّن من حرمانه من حق الأبوة.

في قضية أخرى، كان لأب حق رعاية طفله، لكن مقطع فيديو على (اليوتيوب) نُشر لاحقاً، أظهر الأب في أثناء تواجده في حفلة²¹. هل يجب استخدام مقطع الفيديو المُدين ذلك، دليلاً في قضية حضانة، أم يجب استبعاده إن أثبت الأب أنه استعان بأحد آخر لرعاية الطفل؟

قد تتعرّض النساء اللواتي يعبّرن عن أمور جنسية على مواقع التواصل إلى فقدان أطفالهن. يبدو أن القضاة لديهم صورة نمطية، مفادها أن النساء اللواتي يفكرن بالجنس أو يمارسنه، غير قادرات على القيام بواجبات الأمومة. فقدت امرأة حضانة طفلها؛ لأنّها كتبت تعليقات ذات محتوى جنسي على صفحة صديقها الحميم على (مايسبيس)²²، وفقدت أم كانت تصف نفسها بالمثالية حق الحضانة، عندما نشرت صورة عارية لها من أجل إقامة العلاقات²³. في قضية أخرى، منحت المحكمة حق الحضانة للأب بعد أن أخذت بالحسبان صوراً على (مايسبيس)

تظهر الأم مع أكثر من رجل، وصور تظهرها محاطة بأشخاص سكارى²⁴. يعدّ القضاة الأم التي تسمح لأطفالها برؤية أمور مستفزة على صفحاتها على مواقع التواصل، أمًا غير صالحة في بعض الأحيان. عندما أنشأت أم صفحات على (مايسبيس) لابنتيها البالغتين من العمر عشر وسبع سنوات، صادقتهما، فتمكّنت البنتان من رؤية كل ما تنشره الأم على صفحاتها، التي حوت صوراً، قال القاضي إنّها تظهر الأم متموضعة بشكل «مستفز» وهي ترتدي ملابس داخلية²⁵. منح القاضي الحضانة للأب على إثر ذلك.

تزوج روبرت وكاثي ليب في سبتمبر من عام 2007م. بعدها بأربعة أشهر، استُديعت الوحدة التي يخدم فيها روبرت في الحرس الوطني للسفر إلى العراق، فوجدت كاثي نفسها وحيدة وحامل أيضاً. مع مرور فترة الحمل، أقامت كاثي علاقة مع رجل آخر. علم روبرت عن تلك العلاقة من خلال صورة نشرتها على صفحاتها على (مايسبيس) تقبّل فيها الرجل الآخر²⁶. من المسلمّ به، أن تعدّ خيانة أحد موجود في بلاد بعيدة للدفاع عن وطنه أمراً رهيباً، لكن الكثير من العلاقات تفشل لأسباب أخرى، من بينها البعد بين الطرفين. هل تعدّ كاثي أمًا غير صالحة؛ لأنها أحبّت شخصاً غير زوجها؟ عندما وضعت كاثي المولود، عاد روبرت من إجازة ثم غادر مجدّداً. انتقلت كاثي للعيش مع صديقها الحميم وأمه، التي ساعدت بدورها على العناية بالطفل. رفع روبرت قضية للحصول على الطلاق وحضانة ابنه، عندما أنهى خدمته وعاد إلى البلاد بعد عدّة شهور. بدا القاضي غاضباً من حقيقة أنّ امرأة حامل أقامت علاقة مع رجل آخر، ونشرت الأمر على (مايسبيس). قال لها القاضي (الرجل): «لا أدري ما الخطأ الذي ارتكبه والداك في تربيته، وأعتقد أنّه لكابوس لأي والدين، أن تتصرّف ابنتهما كالعاهرة، بصراحة شديدة عاهرة»²⁷. منح القاضي روبرت الطلاق وحق حضانة الطفل، مع أنّ هذا الأخير لم يرَ الطفل أو يهتم به سوى خلال الإجازة. انتقل الزوج الأسبق الآن إلى ولاية أخرى، وقطعت كاثي علاقتها بصديقها الحميم بناءً على نصيحة محاميها والقاضي. تقول كاثي: «لا يوجد رجل يستحق أن أخسر ابني من أجله»، لكن ذلك هو ما حدث تماماً نتيجة لصورة عرضت على (مايسبيس).

هل تتخيل أن يحدث ذلك يوماً لرجل؟ لنفترض أنّ أرنولد شوارزنغر أقام علاقة مع الخادمة في منزله وتسبّب في حملها، في الوقت الذي كانت فيه زوجته حاملاً. هل توجد أدنى فرصة أن يدعوه القاضي (الرجل) بالعاهر ويأخذ منه أطفاله الأربعة؟ ماذا عن التغريدات ذات المحتوى الجنسي التي نشرها العضو السابق في مجلس الشيوخ أنتوني وينر؟ هل

سيعني ذلك أن القاضي سيحرمه من حق الحصول على علاقة مع الطفل، الذي كانت زوجته حاملاً به إبان نشر التغريدات؟

يكون الناس غاضبين في أثناء قضايا الطلاق، وقد ينشرون تعليقات سلبية عن أزواجهم السابقين على صفحاتهم أو صفحات أصدقائهم على مواقع التواصل الاجتماعي. لكن هل يجب أخذ تلك الانفعالات العاطفية؛ للدلالة على أنهم لن يكونوا منصفين إذا حصلوا على حضانة مشتركة مع الطرف الآخر؟ بعض المحاكم على استعداد لحرمان أي شخص من حق الحضانة، إن وجد دليل صغير على أن الشخص المعني قد يحرم الشخص الآخر من حقوق الزيارة والرعاية.

منحت محكمة في كارولاينا الجنوبية أمًا، حق رعاية حصري بناءً على ما كتبه الأب على صفحته على (مايسبيس)، إذ قال: «أشعر بالأسى فعلاً تجاه الأم؛ لأن خسارتها وظيفتها يؤثّر في أطفالي. ربما لا في الواقع؛ فأنا الآن مقتدر أكثر مادياً لإعالتهم إن خرجت من الصورة أو أُخرجت عنوة. بإمكانني توفير الحياة التي يستحقونها، وحتى أفضل ممّا كانوا عليه، لدي حياة رائعة خَطَّطت لها مع امرأة رائعة، وهدفي الوحيد الآن هو الحرص على أن يشاركني أطفالي تلك الحياة». شعرت المحكمة أن الأم قادرة على إنشاء علاقة أفضل بين الأطفال وزوجها السابق، ممّا لو كان الأطفال بحضانة أبيهم، الذي رأت المحكمة أنه ليس قادرًا على إنشاء تلك العلاقة بين الأطفال والأم²⁸. لكن لم يوجد أي دليل على أن الأب كان قد عرض محتوى الصفحة على أبنائه، أو أنه خطط لمنع رؤية الأم لأطفالها. ومن يدري، فقد تكون الأم تقلّب الأطفال على أبيهم بما قالتها، حتى لو لم تنشر الأمر عبر (مايسبيس).

عندما يكبر الأطفال، قد يُستخدم ما ينشرونه عبر صفحاتهم على (الفيس بوك) و(مايسبيس) لتحديد من يحصل على حق حضانتهم. في قضية جرت أحداثها في ويسكونسن عام 2010م، تسببت صورة مثيرة جنسيًا لابنة، في تحويل الحضانة للأب على أساس أن الأم لم تولِ ابنتها الإشراف الكافي²⁹. لكن هل يجوز استخدام صورة غير لائقة لمراهقة حجّة ضد الطرف الذي يحظى بحق الحضانة؟ ألا يمكن أن يحدث ذلك لأي أب أو أم في زمن فيه باريس هيلتون، وإرسال المحتويات الجنسية عبر الرسائل؟

بدأت بعض المحاكم بالحد من استخدام المعلومات الموجودة على مواقع التواصل الاجتماعي، الأمر الذي يبدو مناسبًا. طلبت إليزابيث غيني من المحكمة، إعادة النظر في قرار منح زوجها السابق حق الحضانة لابنتيهما بعد عدّة سنوات من اتخاذ القرار. قدمت إليزابيث دلائل على تدهور صحّة الفتيات في أثناء تواجدهن عند زوجها السابق، وحاولت أن تقدّم أيضًا دلائل من (مايسبيس)

وحسابات أخرى على الإنترنت، أنشأها زوجها السابق وزوجته الجديدة. أرادت من القاضي أخذ صور وروابط نشرها على مواقع التواصل بالحسبان، من ضمنها صورة تظهر الزوجة الجديدة مرتدية زي خادمة فرنسية، ودعاية فيلم تظهر فيها امرأة عارية تباع كأمة، وصورة لتشارلز مانسون، ومقطع فيديو يظهر فيه رونالد ماكدونالد وهو يتلقى طلقاً نارياً في وجهه³⁰. رفض القاضي استخدام الأدلة المأخوذة عن (مايسبيس)، فاستأنفت إليزابيث القرار بحجة أن المحتوى الجنسي والعنيف الذي عرضه الأب، يدل على أنه غير مؤهل لحضانة الأطفال. قضت محكمة الاستئناف بصحة القرار الذي اتخذته المحكمة الابتدائية بعدم قبول الأدلة المأخوذة عن (مايسبيس)، لكنها أعادت القضية إلى المحكمة الابتدائية؛ كي يتسنى معرفة إذا كانت الأدعاءات المتعلقة بصحة الفتيات صحيحة وكافية لمنح الحضانة للأم. يبدو ذلك القرار صائباً؛ فالتركيز يجب أن ينصب على الظروف التي يعيشها الأطفال، وليس على الترهات التي ينشرها البالغون على صفحاتهم على (مايسبيس).

أنا لا أقصد هنا أن يمنع استخدام ما ينشر على مواقع التواصل في قضايا الحضانة. لكن بصورة عامة، حتى لو كانت تشير إلى عدم أهلية أحد الوالدين، فإنها تُستخدم استخداماً أمثل، للحث على المزيد من التحقيقات، وليس كي تعدّ دليلاً أوحداً لسلب الوالدين حقوقهما. نشرت إحدى الأمهات أنها تتعاطى المخدرات، لكن عندما يكون طفلها نائماً. هل يجب نزع الطفل منها، أم يجب على الأقل أن تخضع لفحص بول للكشف عن المخدرات؛ لتعرف المحكمة إن كان ذلك صحيحاً، وإن كانت تلك مشكلة متواصلة؟

ظهرت واقعة مقلقة، حيث كانت أم مطلقة تعيش مع رجل أساء إلى الأطفال في الماضي. وسخرت المرأة عبر صفحاتها على (مايسبيس)، من ادعاءات أطفالها بأنهم تعرّضوا إلى الإساءة من قبل ذلك الرجل³¹. نجد هنا، على عكس الكثير من الحالات التي استخدمت فيها منشورات لا علاقة لها، من أجل حرمان شخص من حق الحضانة، أن ما نشرته الأم له علاقة مباشرة محتملة بدورها الواجب عليها القيام به كأم. يجب أن يُستخدم ذلك بصفته محفزاً لتدخل أو قلق فوري.

إنّ القضاة الذين يولون أهمية كبيرة للمنشورات الموجودة على مواقع التواصل، لا يضعون بالضرورة في حساباتهم المصلحة العليا للأطفال، وقد لا يمنحون حق الحضانة إلى من يستحق، بل إلى الطرف الذي لا يجيد استخدام التقنية الحديثة، وليس لديه صفحة على (الفيس بوك) و(مايسبيس) أصلاً، أو الذي يخدع النظام بنشر أمور لطيفة وكاذبة.

يدفع التركيز على المعلومات الموجودة على مواقع التواصل أيضاً، والوالدين للتجسس على بعضهما، أو الاستعانة بخبراء لاختراق حاسوب الطرف الآخر. يتسبب ذلك بإهمال حقوق أطراف أخرى - مثل رب عمل الأب أو الأم - الذين يملكون مصالح بمحتوى الحاسوب، أو أنّ الحاسوب ملكهم بالأساس، مثلما هي الحالة في قضية (سي تي بانك). وليس من مصلحة الطفل العليا، أن ينتهي المطاف بالأب أو الأم إلى السجن، نتيجة اختراق أحدهما لصفحة (الفييس بوك) الخاصة بالآخر.

في حادثة وقعت في فلوريدا، وضعت بيفرلي أوبريان برنامج تنصّت على حاسوب زوجها كيفن. التقط البرنامج على فترات معينة، لقطات لكل ما كان الزوج يشاهده عبر الشاشة، بما في ذلك الرسائل والبريد الإلكتروني والمواقع. رفضت المحكمة استخدام اللقطات بصفتها أدلة، زاعمة أنّ الزوجة خرقت قانون فلوريدا الخاص بالتنصّت على الهواتف، الذي يمنع اعتراض «الاتصالات السلكية والإلكترونية والشفهية». ادّعت الزوجة، غير أبهة لاكتشاف التنصّت الذي قامت به، أنّ القانون لا ينطبق عليها؛ لأنّ البرنامج الذي وضعته لم «يعترض» الرسائل الإلكترونية، بل نسخها ببساطة، وأرسلها إلى القرص الصلب لحظة ظهورها على الشاشة. لم توافق المحكمة على ذلك الادّعاء، حيث قال القاضي: «تدّعي الزوجة أنّه خزّنت الاتصالات قبل الحصول عليها لأنها لا تكون في حالة انتقال عندما تظهر على الشاشة. لذا، فهي غير معرّضة للاعتراض. تلك الادّعاءات مرفوضة بالنسبة إلينا؛ فنحن لا نعتقد أنّ تلك المدّة الزمنية القصيرة، تكفي لتحويل الاتصالات التي تم الحصول عليها، عن طريق اعتراض متزامن إلى استرجاع من مخزون إلكتروني»³². لم تتمكّن بيفرلي من استخدام تلك الأدلة ضد زوجها؛ لأنها حصلت عليها بطريقة غير قانونية.

على النقيض من ذلك، صدّق قاض في نيويورك حجة زوجة، ادّعت أنها لم تنصّت عندما نسخت رسائل إلكترونية عن حاسوب زوجها؛ لأنّ الرسائل لم تُعرض خلال البث، وتمكّنت الزوجة من استخدام الرسائل الإلكترونية ضد زوجها في قضية الطلاق³³. وفي قضية جرت في ولاية أركنساس، لم ينتهك زوج القانون الاتّحادي الخاص بالتنصّت على الهواتف حسب رأي المحكمة، عندما وضع برنامجاً على حاسوب زوجته لنسخ كل ضغطة على لوح المفاتيح، الأمر الذي أتاح له الحصول على كلمات المرور الخاصة بها³⁴. لكنّه أُدين لخرقه قانون الاتصالات المخزّنة الاتّحادي، وقانون ولاية أركنساس الخاص بالتعدّي على الحواسيب.

يلجأ بعض الأزواج السابقين إلى حيل أكثر مكرّاً. كانت أنجيلا فويلكيرت منخرطة في نزاع لاذع مع طليقتها ديفيد للحصول على حضانة طفلها. أنشأت صفحة زائفة على (الفييس بوك) مدّعية أنّها

فتاة تدعى «جيسيكا ستوديببكر»، وأنها تبلغ من العمر 17 عاماً، وصادقت طليقتها على هذا الأساس؛ كي تحصل على معلومات سيئة عنه، وتستخدمها ضده في القضية³⁵.

في عام 2011م، طلبت أنجيلا من محكمة أمر تقييد ضد ديفيد، وعززت حجتها بإرفاق عدة صفحات مطبوعة عن (الفييس بوك) تفيد أن ديفيد قال إنه وضع جهاز تعقب في سيارة طليقته³⁶، وقال أيضاً: «متى ما خرجت أنجيلا من الصورة، فلن أكون في حاجة إلى الاختباء مع أطفالتي. سأفعل ما يحلولي، ولن أقلق بعدها من أن يراني أحد مع عائلتي. عليك أن تجدي أحداً في مدرستك. شخص ينتمي إلى عصابة أو ما شابه، على استعداد لأن يتخلص منها لقاء 10,000 دولار؛ كي أنتهي من أمرها»³⁷.

ألقت الشرطة القبض على ديفيد، على خلفية الادعاءات بأنه وضع جهاز تعقب بصورة غير قانونية في سيارة طليقته³⁸، وفتحت تحقيقاً للتأكد من الخطة التي وضعها لقتل طليقته. أمضى ديفيد أربعة أيام في الحبس قبل أن يقنع الادعاء، أنه كان على علم بأن طليقته هي من أنشأت الصفحة المزيفة، وأنه كان يجارها من أجل أن يوقعها في شرك أعمالها فحسب. وقدم إفادة محلّفة وموثقة، كتبت قبل أن يتواصل مع جيسيكا. كتب في الوثيقة أنه تلقى طلب صداقة من «جيسيكا ستوديببكر» وأنه شك أنها في الواقع طليقته. ورد في الإفادة أيضاً: «أنا أكذب على هذا الشخص (جيسيكا)؛ لأحصل على دليل دامغ يثبت أن طليقتي تحاول أن تعبت بحياتي مرة أخرى. ليس لدي أبداً أي خطط كي أغادر مع أطفالتي، أو أوذي أنجيلا دون فويلكيرت، أو أي شخص آخر»³⁹. كان ديفيد فويلكيرت قد احتفظ بنسخة عن الإفادة، وأعطى أحد أقاربه نسخة أخرى لغايات الوقاية.

في قضية أخرى، أنشأت امرأة صفحة مزيفة، وأرسلت رسائل تهديد إلى نفسها، مدّعية أنها طليقة زوجها الحالي. حاول الزوج استخدام تلك الرسائل في المحكمة؛ للحصول على حق الحضانة من طليقته، لكن تحقيقاً كشف أن الطليقة لم تكن هي من بعثت الرسائل. لكن ماذا لو لم تمتلك الطليقة إمكانيات تقنية؛ لإثبات أنها لم تكن هي من بعثت الرسائل؟ ربما قبل القاضي الرسائل، وحرّمها من حق الحضانة على الرغم من براءتها.

بالرغم من أن محاكم الطلاق توجّهت باللوم إلى الأزواج الذين يحاولون كشف أمور سيئة أو ابتكارها، إلا أن بعض القضاة في مجال قانون العائلة، يمنحون أوامر تجبر الأزواج والزوجات على تسليم منشوراتهم عبر مواقع التواصل، أو حتى تسليم القرص الصلب كاملاً. يستخدم أولئك

القضاة تلك المنشورات؛ كي يصدروا أحكاماً قانونية وأخلاقية عن الناس، أحكاماً تشمل إن كان الناس صالحين للاحتفاظ بحقهم في رعاية أطفالهم من عدمه.

كيف يجب أن يتناول دستور مواقع التواصل الاجتماعي المقترح، مسألة استخدام ما ينشر على هذه المواقع في القضايا المتعلقة بواحدة من أهم حقوقنا: الحق في إنجاب الأطفال وتربيتهم؟ ينشر الناس الكثير من الأمور الغبية عبر مواقع التواصل. لكن هل تعدّ زلة لسان سخيّة سبباً كافياً لحرمانك من طفلك؟ لدى القضاة في قضايا الحضانة أمور تقديرية كثيرة؛ فالقاعدة الرئيسة «المصلحة العليا للطفل» مفتوحة على الكثير من التأويلات، ولا يوجد في تلك القضايا هيئة محلفين، يمكنها فهم المعايير التي يتبناها المجتمع عند استخدام مواقع التواصل.

ما المبادئ التي يجب على دستور مواقع التواصل الاجتماعي المقترح توفيرها، لإرشاد القضاة في التعامل مع النزاعات العائلية، خاصة تلك المتعلقة بالحضانة؟ يجب أن تحظى حقوق الوالدين في الخصوصية والحريّة، بالإضافة إلى حق الحصول على محاكمة عادلة، بأهمية أكبر ممّا ينشر على مواقع التواصل، عند اتّخاذ قرار منح الحضانة، ما لم تدل تلك المنشورات على خطر محقق بطفل ما.

يجب أن يشتمل دستور مواقع التواصل الاجتماعي المقترح على ضوابط أكثر، تحكم الأدلة التي يمكن قبولها من مواقع التواصل، والقرائن التي يؤخذ بها بناءً على تلك الأدلة. إن تكفّلت الحقوق الجوهرية بحماية الأمور التي تُنشر عبر مواقع التواصل، وحدّت من إمكانية الحصول عليها وتقديمتها أدلة، عندها ستُتخذ القرارات في قضايا الحضانة حسب طريقة تعامل الأب أو الأم مع الطفل، وليس حسب مستوى التبجح والإغراء الذي يمارسه في العالم الرقمي.